

تثبت التصنيف السيادي بمستقبل مستقر.. بين الأعلى عالمياً

«فيتش»: الكويت مرنة أمام انخفاض النفط.. والفوائض مستمرة حتى 2016



الكويت قوية أمام انخفاض أسعار النفط وتقلباته.. وفي الصورة مشهد عام للكويت المنتظم من برج الحمراء أعلى برج في الكويت ومن أعلى 10 أبراج عالمياً (أ.ق.ب)

48 دولاراً سعر التوازن لبرميل النفط في الميزانية الأدنى بين جميع الدول المصنفة

نمو الائتمان للقطاع الخاص بأعلى مستوى منذ 5 سنوات

فوائض مالية للسنة الثالثة.. وأعلى من جميع الدول المصنفة

تثبتت وكالة فيتش العالمية التصنيف الائتماني السيادي للكويت لعام 2014 عند المرتبة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة (والصنيف بين الأعلى عالمياً).
وذكرت الوكالة في بيان صحفي صدر أمس أن هناك محورين رئيسيين لاعطاء هذا التصنيف للكويت الأول يتمثل في محركات التصنيف الرئيسية والمحور الثاني يتمثل في حساسية التصنيف. وعن محركات التصنيف، اوضحت فيتش ان الكويت تتمتع بمرور مقابيل الانخفاض في أسعار النفط الذي حدث في النصف الثاني من عام 2014، مبيّنة أن نصيب الفرد من الإيرادات النفطية المرتفع جدا ولد فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري خلال الأعوام الماضية.
وقدرت الوكالة سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة عند نحو 48 دولاراً والحساب الجاري عند 40 دولاراً للبرميل في عام 2014 وهي الأدنى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة. واعتبرت أن وضع الموازنة العامة القوي بشكل استثنائي هو الداعم الرئيسي لتصنيف الكويت الائتماني مقدرة الأصول السيادية الخارجية الصافية بنحو 269٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 وهي الأقوى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة كما أن صافي الوضع الدائن للكويت ارتفع إلى نحو 54٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيما يتوقع تحسن النسبتين المذكورتين خلال فترة التوقعات.
وقالت ان الكويت حققت فوائض مالية كبيرة في الحساب الجاري حيث سجلت ثاني أكبر فائض مالي في الحساب الجاري بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة في عام 2013 حيث بلغت نسبة ذلك الفائض نحو 39,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأضافت ان الكويت حققت للسنة الثالثة على التوالي فوائض مالية في الحساب الجاري تتفوق 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، متوقعة انخفاض الفوائض المالية في الحساب الجاري تماشياً مع توقعات انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلا أنها لا تزال تتوقع تحقيق فائض مالي بنحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.
وذكرت ان الفائض المالي في الحساب الجاري لم يقل عن 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003، مبيّنة ان الميزانية العامة في الكويت تسجل دائماً فوائض مالية كبيرة وأن الفائض المالي للميزانية العامة للكويت أعلى من جميع الدول التي تصنفها.

وتوقعت ان تشهد القطاعات غير النفطية نمواً بنحو 4٪ خلال السنوات 2014 إلى 2016 فضلاً عن توقعات بأن يحقق مشيرة إلى أن سعر برميل النفط التوازني للميزانية العامة منخفض عند نحو 48 دولاراً للبرميل في السنة المالية 2014/13 والإنفاق العام أيضاً ويبلغ نحو 10٪ من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول القريبة في المنطقة. وتوقعت ان ينخفض الفائض المالي إلى نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهة أخرى.

وتوقعت ان تشهد القطاعات غير النفطية نمواً بنحو 4٪ خلال السنوات 2014 إلى 2016 فضلاً عن توقعات بأن يحقق مشيرة إلى أن سعر برميل النفط التوازني للميزانية العامة منخفض عند نحو 48 دولاراً للبرميل في السنة المالية 2014/13 والإنفاق العام أيضاً ويبلغ نحو 10٪ من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول القريبة في المنطقة. وتوقعت ان ينخفض الفائض المالي إلى نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهة أخرى.

وتوقعت ان تشهد القطاعات غير النفطية نمواً بنحو 4٪ خلال السنوات 2014 إلى 2016 فضلاً عن توقعات بأن يحقق مشيرة إلى أن سعر برميل النفط التوازني للميزانية العامة منخفض عند نحو 48 دولاراً للبرميل في السنة المالية 2014/13 والإنفاق العام أيضاً ويبلغ نحو 10٪ من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول القريبة في المنطقة. وتوقعت ان ينخفض الفائض المالي إلى نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهة أخرى.

وتوقعت ان تشهد القطاعات غير النفطية نمواً بنحو 4٪ خلال السنوات 2014 إلى 2016 فضلاً عن توقعات بأن يحقق مشيرة إلى أن سعر برميل النفط التوازني للميزانية العامة منخفض عند نحو 48 دولاراً للبرميل في السنة المالية 2014/13 والإنفاق العام أيضاً ويبلغ نحو 10٪ من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول القريبة في المنطقة. وتوقعت ان ينخفض الفائض المالي إلى نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهة أخرى.

وتوقعت ان تشهد القطاعات غير النفطية نمواً بنحو 4٪ خلال السنوات 2014 إلى 2016 فضلاً عن توقعات بأن يحقق مشيرة إلى أن سعر برميل النفط التوازني للميزانية العامة منخفض عند نحو 48 دولاراً للبرميل في السنة المالية 2014/13 والإنفاق العام أيضاً ويبلغ نحو 10٪ من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول القريبة في المنطقة. وتوقعت ان ينخفض الفائض المالي إلى نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهة أخرى.

وتوقعت ان تشهد القطاعات غير النفطية نمواً بنحو 4٪ خلال السنوات 2014 إلى 2016 فضلاً عن توقعات بأن يحقق مشيرة إلى أن سعر برميل النفط التوازني للميزانية العامة منخفض عند نحو 48 دولاراً للبرميل في السنة المالية 2014/13 والإنفاق العام أيضاً ويبلغ نحو 10٪ من إجمالي الإنفاق العام ويعادل ثلث النسبة المقابلة للدول القريبة في المنطقة. وتوقعت ان ينخفض الفائض المالي إلى نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مع ارتفاع الإنفاق العام وتراجع الإيرادات الخاص بأعلى مستوياته في خمس سنوات من جهة أخرى.

بوادر اهتمام بالشأن الاقتصادي من مجلس الأمة الأكثر تعاوناً مع الحكومة

مؤشرات الكويت الأقل مقارنة بأقرانها في التنمية البشرية وممارسة الأعمال والحوكمة

لدى السلطات مصدات مالية ضخمة لمواجهة تقلبات أسعار النفط

4٪ نمو القطاعات غير النفطية بين 2014 و2016

أرقام وتوقعات «فيتش» للكويت حتى 2016

4 ● توقع نمو القطاعات غير النفطية خلال السنوات 2014 إلى 2016
20 ● نسبة استمرار الفوائض المالية من الناتج المحلي الإجمالي لغاية 2016
48 ● دولاراً سعر برميل النفط للموازنة العامة وهي الأدنى بين جميع الدول التي تصنفها «فيتش»
269 ● نسبة الأصول السيادية الخارجية الصافية من الناتج.. الأقوى بين جميع الدول المصنفة
40 ● فوائض مالية كبيرة في الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي حتى 2013
35 ● توقع فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي السنة الماضية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 14/01/2015 - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2013/30 ببيع 2/.

المرفوعة من/ بنك الكويت الدولي.

ضد:

- 1- ورثة المرحومة بيبي عباس حسن الصالح
- 2- حسن عبد الأمير حسن عبيد
- 3- الهيئة العامة لتأجير القصر بصفتها وصية على القصر
- 4- رحاب عبد الأمير حسن عبيد
- 5- زينب عبد الأمير حسن عبيد
- 6- أمينة عبد الأمير حسن عبيد
- 7- فاطمة عبد الأمير حسن عبيد

أولاً: أوصاف العقار:

- 1- يقع العقار بمنطقة السالمية قطعة 12 سابقاً قطعة 13 من الرميثية شارع أبو هريرة قسيمة 335 منزل 6 ومساحته 1000م² والموصوف بالوثيقة رقم 1966/571 يتكون العقار من دور أرضي (مكون محل وشقتين كل شقة غرفة وصالة وحمام ومطبخ وملحق مكون من عدد 6 غرف وعدد 3 مطابخ وعدد 3 حمامات)
- 2- الدور الأول مكون من شقتين غرفة وصالة ومطبخ وحمام
- 3- القيمة الإجمالية للأجرة الشهرية للمنزل 1310 د.ك.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره "ستة وعشرون ألف دينار كويتي". ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك. وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزد انه عاين العقار معاينة نافية للجهاالة.

تنبيه:

- 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2- حكم رسو المزد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات انه "إذا كان من نزع ملكيته سائناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل".

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

عندما ترضى عنك أميركا.. كوبا النمو القادم



سياح أميركيون في العاصمة الكوبية هافانا حيث يتوقع نمو اقتصاد كوبا بعد انتهاء القطيعة مع أميركا (رويترز)

وهو مسؤول سابق في البنك المركزي الكوبي: إن النتائج المباشرة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية ستشمل زيادة الاستثمارات والعائدات. وقال فيدال: إن «هذا يرسل إشارة مشجعة جداً للمجتمع الدولي عن مستقبل الاقتصاد وبحفز الطلب عبر السياحة ويزيد التحويلات التي

هافانا - رويترز: بعد سنوات من الركود ذكرت كوبا أن اقتصادها سينمو 4٪ في 2015 معتمدا على ما يبدو على تحسن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة لانتشالها من حالة الركود التي عاشتها منذ سنوات. وأعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما الأسبوع الماضي عن اتفاق لتطبيع العلاقات مع كوبا بعد أكثر من 50 عاماً وسلسلة من الإجراءات لتوجيه المال والسلع للقطاع الخاص الكوبي بما في ذلك تخفيف القيود على السفر والسماح بقدر أكبر من التحويلات. ونقلت وسائل الإعلام الرسمية عن وزير الاقتصاد الكوبي ماريو موريلو قوله للجمعية الوطنية: إن النمو سيزيد إلى 4٪ في 2015 مقابل 1,3٪ هذا العام. وقال بافيل فيدال،